

تقسم الدية على عدد الحروف وتقبل على عدد الحروف وتقبل على عدد
 حروف تتعلق باللسان وهو ستة عشر حرفا يجمعها قولك ذرى
 جل صدت طس شنتز تضظ فاصاب الغائت بلزسه
 ولا مدخل الحروف الحقيقية فيه وهي الهمز والياء والعين والحاء
 والفاء والخاء ولا الشفوية وهي الباء والميم والواو وقيل
 ان قدر على اكثرها تجب حكومة عدل للحصول الا فها مع الكمال
 وان تجز عن اداء الاكثر يجب كل الدية وفي الذكر لانه فيه تقويت
 منفعة حجة من الوطى والابلا واستمسك البول ورعيه ووق
 الماء والابلاج الذي هو طريق الاعتلاء وعادة وكذلك في الحشفة
 الدية الكاملة وفي العفل اذا ذهب بالضرب لقول منفعة
 الادراك وفي السمع وفي الشم وفي الذوق وفي البصر
 لا لكل واحد منها منفعة مقصودة وقال ابو يوسف لا يعنى
 الذهاب والقول الجاني لانه منكر ولا يلزمه شئ الا اذا
 صدقه او نكل عن اليمين وقيل ذهب البصر يعرفه الاطباء
 فيكون قوله جلدي عدلين جنة فيه وقيل يستقبل به الشمس
 مفتوح العين فاذا ادعت عينه علم انها باقية والا فلا وقيل
 يلقي بين يديه جنة فان هرب منها علم انها لم تذهب وان لم يهرب
 فهو اصبه وطريق معرفة ذهاب السمع ان يقا فلتم يناد
 فان اجاب علم انه لم يذهب والا فهو ذهاب وفي الحجة ان لم
 تنبت لانه اذا رجا على الكمال وفي شعر الرأس البصر اذا لم
 ينبت كذلك وقال انما فعى فيها حكومة عدل لانه ليس فيها

تقويت

تقويت جنس المنفعة من كل وجهه قال مالك واحمد ولما ان
 فيه تقويت جنس المنفعة وهي منفعة الجمال كما ذكرنا وفي حجة البعد
 كان القيمة فيها والحسن عن الحنفية وفي ان حكومة عدل في الصح
 واختلفوا في حجة الكوسج والاح انه ان كان على ذقة شعرات
 معدودة فليس في حلقه شئ لان وجودها يشبهه ولا يزيده وان
 كان ذلك على الخد والذوق جميعا ولكنه غير متصل فغير حكومة عدل
 وان كان متصل ففيه كمال الدية لان ليس يكون صحيح وهذا كمال افسد
 المنبت فاذا نبت حتى استوى كما كان لا يجزئى ولكنه يوجب على ذلك
 فانبت ابصر فقد ذكر في النوادر انه لا يلزمه شئ عند الحشفة
 في الحر لان الجمل ينود اربياض شعر الحجة وعندهما تجب حكومة
 عدل لان البياض في غير اوانه شين وفي العبد يجب حكومة عدل
 عذمه ويستوى الهد والخطا في حلق الشعر ويوجب في سنة فان لم
 ينبت فيها وجبت الدية ويستوى فيه الصغير والكبير والذكر
 والانثى فان ما تقدم تمام السنة ولم ينبت فلا شئ عليه وفي
 العينين واليدين والرجلين والشفتين والحاجبين
 والاذنين والاشفيين المخصيتين وتديبى المراء في
 قطع الزرع الدية كاملة وفي قطع احداهما نصف الدية وانما قيد
 بتديبى المراء لانه فيه تقويت منفعة الارضاع بخلاف تديبى الرجل
 فانه ليس فيه تقويت المنفعة والاجال على الكمال فوجب فيها حكومة
 عدل وفي حلق المراء كمال الدية وفي احداهما نصف الدية وعند
 مالكا وكذا فعى يجب والحاجبين حكومة عدل وقوله الدية

Copyrighted material